Cassation pour défaut de motivation dans l’application de l’exonération du transporteur maritime pour perte naturelle (Cass. com. 2007)

Identification			
Ref 19401	**Juridiction** Cour de cassation	**Pays/Ville** Maroc / Rabat	**N° de décision** 792
Date de décision 11/07/2007	**N° de dossier** 677/2006	**Type de décision** Arrêt	**Chambre** Commerciale

Abstract	
Thème Transport, Commercial	**Mots clés** Usage commercial, Transport maritime, Perte naturelle, Insuffisance de la voie, Exonération du transporteur, Défaut de motivation, Coutume commerciale, Charge de la preuve, Cassation
Base légale Article(s) : 461 - Loi n° 15-95 formant code de commerce promulguée par le dahir n° 1-96-83 du 15 Rabii I 1417 (1 Aout 1996) Article(s) : 476 - Dahir du 12 septembre 1913 formant Code des obligations et des contrats (D.O.C)	**Source** Revue : Revue de la Cour Suprême مجلة قضاء المجلس الأعلى

Résumé en français

La Cour Suprême a cassé une décision de la Cour d'appel de commerce pour défaut de motivation et violation de l'article 461 du Code de commerce.
La cour d'appel avait rejeté le moyen tiré de l'insuffisance de la voie, estimant que le transporteur maritime devait prouver que le manque constaté sur la marchandise résultait d'une perte naturelle, et qu'aucun document n'établissait que ce manque entrait dans les limites de l'usage toléré au port de destination.
La Cour Suprême retient que l'article 461, alinéa 1er, du Code de commerce exonère automatiquement le transporteur de la preuve du manque lorsque celui-ci est inférieur à l'usage toléré, sans exiger de démontrer l'existence de cet usage.
Elle précise que l'article 476 du Code des obligations et contrats limite l'obligation de preuve à celui qui invoque une coutume, et non un usage. L'alinéa 2 de l'article 461 constitue une exception, imposant au propriétaire de la marchandise de prouver que le manque ne résulte pas de causes justifiant la tolérance.
La décision attaquée, en exigeant du transporteur une preuve non requise par la loi et en omettant de vérifier l'existence de l'usage au port de destination, est entachée d'un défaut de motivation équivalant à son absence.
L'affaire est renvoyée devant la même cour, autrement composée, pour un nouvel examen conforme à la loi.

Résumé en arabe

نقل بحري – حجر الطريق – مدعي العرف يلزمه إثباته – لا – مدعي العادة يلزمه إثباته– نعم –
لا يوجد بالمادة 461 من مدونة التجارة ما يلزم المتمسك بالدفع بالخصاص المسجل على البضاعة وبضياع طبيعي للطريق بوجود إنشاء العرف المستند إليه بميناء الوصول.
الفصل 476 من قانون الالتزامات والعقود قصر واجب الإثبات على من يدعي العادة، وليس من يدعي العرف.

Texte intégral

القرار عدد: 792، المؤرخ في: 11/07/2007، الملف التجاري عدد: 677 / 2006
باسم جلالة الملك
إن المجلس الأعلى،
وبعد المداولة طبقا للقانون .
في شأن الوسيلة الوحيدة ،
حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن الاستئنافية التجارية بالبيضاء بتاريخ 24/10/2005 تحت عدد 3742/2005 في الملف عدد 4919/2004/9 ، أن شركة أكسا التأمين المغرب وشركة التأمين الوفاء تقدمتا بمقال لدى تجارية البيضاء بتاريخ258/8/2003 تعرضان فيه أنهما بمقتضى شهادة التأمين عدد 2001406 أمنتا لفائدة موكلهما السيد كريمي محمد نقل بضاعة عبارة عن حمولة متكونة من 499.960 طن من القمح الطري حملت حسب وثائق الشحن 1–2 و3 على ظهر السفينة كارل ليونار من ميناء روان بفرنسا لميناء البيضاء الذي وصلته بتاريخ 25/8/2001 وعند وضع البضاعة تحت تصرف المرسل إليه وسحبها لوحظ عليها خصاص قدرت قيمته في مبلغ 81.536,36 درهم حسب تقرير الخبرة وقد أدت شركة أكسا للمرسل إليه باعتبارها المؤمنة الأساسية المبلغ المذكور بالإضافة لواجب الخبرة مما يكون معه مجموع المبالغ المؤداة هو 89.936,36 درهم ويحق للمدعيتين طبقا لمبدأ الحلول الرجوع على الناقل البحري في إطار اتفاقية هامبورغ ملتمسين الحكم بأداء المدعى عليهما بالتضامن لهما المبلغ الأخير مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب وتحديد مدة الإجبار في الأقصى.
فأصدرت المحكمة حكما قضى بعدم قبول الطلب في مواجهة وفا شينغ وبقبول باقي الطلبات وموضوعا، بأداء المدعى عليه ربان الباخرة كارل ليونار لفائدة المدعيتين مبلغ 89.936,36 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم استأنفه المحكوم عليه فأيدته الاستئنافية التجارية بمقتضى قرارها المطعون فيه.
حيث ينعى الطاعن على القرار خرق الفصلين 345 و359 ق.م.م، والمادة 461 بسبب انعدام التعليل وانعدام السند القانوني وخرق القانون ذلك أن محكمة الاستئناف رفضت الدفع بعجز الطريق المثار من طرفه بسبب أن الناقل هو الذي يتحمل عبء إثبات أن الخصاص الملحوظ ضياع طبيعي للطريق في حين أنه عملا بمقتضيات المادة 461 م.ت فإن الناقل يعفى تلقائيا من هذا الإثبات إذا كان الخصاص يقل عن نسبة العجز التي جرى العرف بالتسامح فيها، ولا يوجد بذلك النص ما من شأنه أن يفتح المجال لافتراض أن الناقل يتحمل عبء إثبات الخصاص الذي يمكن أن يحدث في بضاعة تتعرض عادة بطبيعتها لنقص في الوزن أو الحجم بمجرد نقلها بل

يستخلص من العبارات الواردة بتلك المادة أن إعفاء الناقل من مسؤوليته لا يحتاج للإدلاء بأية حجة بل هو تلقائي في حدود النقص الذي يجري العرف بالتسامح فيه وتلك النقطة لا علاقة لها بمقتضيات المادة 5 من اتفاقية هامبورغ بما أن المشكل المطروح لا يتعلق بمسؤولية الربان المفترضة والمشكل الوحيد الذي يمكن استخلاصه من الفقرة الأولى من المادة 461 م.ت هو معرفة قدر النقص أو نسبة عجز الطريق الذي يجري العرف بالتسامح فيها وينبغي الرجوع للمادتين 2 و3 م.ت من أجل معرفة أسس وطبيعة ذلك العرف وأن الأمر يتعلق بمسألة تدخل في نطاق السلطة التقديرية لقضاة الموضوع الذين يرجع إليهم تحديد الأعراف والعادات التجارية بكل أصنافها وأنواعها سواء بصفة عامة أو بصفة خاصة يؤكد ذلك أن الفقرة الثانية من المادة 461 المذكورة تنص على أنه « لا يجوز التمسك بتحديد المسؤولية على الوجه المذكور بالفقرة السابقة إذا ثبت حسب الظروف والوقائع أن النقص الحاصل لم ينشأ عن الأسباب التي تبرر التسامح فيه » وتلك الفقرة تعتبر استثناء للقاعدة العامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى لأنها تفتح المجال لمن يزعم بأن الخصاص اللاحق بالبضاعة المنقولة لا يرجع لطبيعة البضاعة وقابليتها للكسور بل إلى عوامل أخرى يمكن أن تشكل خطأ تجاه الناقل وبالتالي فإن عبء الإثبات لا يتحمله الناقل بل صاحب البضاعة في حالة إذا زعم بأن النقص الملحوظ في البضاعة لا يدخل في نطاق عجز الطريق التلقائي الذي يجري العرف بالتسامح فيه، ولا يمكن استبعاد تطبيق مبدأ التسامح إلا إذا ثبت حسب الظروف والوقائع أن النقص الحاصل لم ينشأ عن الأسباب التي تبرر التسامح فيه » وتلك الفقرة تعتبر استثناء للقاعدة العامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى لأنها تفتح المجال لمن يزعم بأن الخصاص اللاحق بالبضاعة المنقولة لا يرجع لطبية البضاعة وقابليتها للكسور بل إلى عوامل أخرى يمكن أن تشكل خطأ تجاه الناقل وبالتالي فإن عبء الإثبات لا يتحمله الناقل بل صاحب البضاعة في حالة إذا زعم بأن النقص الملحوظ في البضاعة لا يدخل في نطاق عجز الطريق التلقائي الذي يجري العرف بالتسامح فيه، ولا يمكن استبعاد تطبيق مبدأ التسامح إلا إذا ثبت حسب الظروف والوقائع أن النقص الحاصل لم ينشأ عن الأسباب التي تبرر ذلك التسامح وهو ما يترتب عنه أن الناقل يستفيد بقوة القانون من نظرية عجز الطريق في حدود الأعراف الجاري بها العمل دون حاجة للإدلاء بأية حجة وأن على من يزعم العكس أن يثبت ما يدعيه ولا اجتهاد مع نص.

حيث استبعدت المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه ما تمسك به الطاعن حول كون الخصاص اللاحق بالبضاعة يدخل في إطار عجز الطريق ويعفى الناقل البحري من أية مسؤولية بعلة « أنه بخصوص الدفع المتعلق بعجز الطريق فإنه لا يكفي للناقل البحري أن يدفع بالضياع الطبيعي للطريق بل يتعين عليه إثبات أن مرد الخصاص المسجل على البضاعة ضياع طبيعي للطريق ـ وأن الناقل لم يدل بأية وثيقة تفيد أن نسبة الخصاص المسجلة على البضاعة تدخل في نطاق عجز الطريق المعمول بها بميناء البيضاء » في حين أنه طبقا للمادة 461 م.ت في فقرتها الأولى إذا كانت الأشياء مما تتعرض عادة بطبيعتها لنقص في الوزن أو الحجم مجرد نقلها فلا يسأل الناقل إلا بقدر النقص الذي يزيد عما جرى العرف بالتسامح فيه، ولا يوجد بتلك الفقرة ما يفيد ضرورة إثبات من يتمسك بذلك العرف إثباته، وفي حين كذلك أن مقتضيات الفصل 476 ق.ل.ع قصرت واجب الإثبات على من يتمسك بالعادة دون العرف وذلك يترتب عنه أن المحكمة يقع عليها التأكد من وجود عرف بخصوص النسبة المشكلة للضياع الطبيعي في ميناء الوصول، وبالتالي تطبيقه على النزاع المعروض عليها مما يكون معه القرار بما ذهب إليه من تعليل غير مرتكز على أساس وناقص التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الملف على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى بنقض القرار المطعون فيه وإحالة الملف على نفس المحكمة المصدرة له للبث فيه من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيأة أخرى، وتحميل المطلوبين في النقض الصائر.

كما قرر إثبات حكمه هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيدة الباتول الناصري رئيسا والمستشارين السادة زبيدة تكلانتي مقررا الطاهرة سليم وعبد السلام الوهابي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد السعيد السعداوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب.

Version française de la décision

Arrêt n° 792, en date du 11 juillet 2007, dossier commercial n° 677/2006
Au nom de Sa Majesté le Roi
Le Conseil Suprême,

Après avoir délibéré conformément à la loi,

Statuant sur le pourvoi unique,
Attendu qu'il résulte des pièces du dossier et de la décision attaquée, rendue par la Cour d'appel commerciale de Casablanca en date du 24 octobre 2005 sous le numéro 3742/2005, dans le dossier n° 4919/2004/9, que les sociétés AXA Assurance Maroc et Compagnie d'Assurance Al Wafa ont introduit une requête auprès du tribunal de commerce de Casablanca en date du 25 août 2003. Dans cette requête, elles exposent qu'en vertu du certificat d'assurance n° 2001406, elles ont assuré, au bénéfice de leur client, M. Mohammed Karimi, le transport d'une marchandise consistant en une cargaison de 499,960 tonnes de blé tendre, chargée, selon les documents de transport n° 1, 2 et 3, à bord du navire Carl Léonard depuis le port de Rouen (France) jusqu'au port de Casablanca, où elle est arrivée le 25 août 2001. Lors de la mise à disposition de la marchandise au destinataire et de son retrait, un manque a été constaté, dont la valeur a été estimée à 81 536,36 dirhams selon le rapport d'expertise. La société AXA, en sa qualité d'assureur principal, a indemnisé le destinataire de ce montant, auquel s'ajoutent les frais d'expertise, portant le total des sommes versées à 89 936,36 dirhams. Les demanderesses soutiennent qu'en application du principe de subrogation, elles sont en droit d'exercer un recours contre le transporteur maritime dans le cadre de la Convention de Hambourg, et requièrent la condamnation solidaire des défendeurs à leur verser la somme précitée, assortie des intérêts légaux à compter de la date de la demande, ainsi que la fixation d'un délai maximal pour l'exécution.
Attendu que le tribunal a rendu un jugement déclarant la demande irrecevable à l'encontre de Wafa Shipping, mais recevable pour le surplus, et, sur le fond, a condamné le capitaine du navire Carl Léonard à verser aux demanderesses la somme de 89 936,36 dirhams, assortie des intérêts légaux à compter de la date du jugement. Ce jugement a été frappé d'appel par le condamné, et la Cour d'appel commerciale a confirmé la décision par sa décision attaquée.
Attendu que le requérant reproche à la décision attaquée la violation des articles 345 et 359 du Code de procédure civile, ainsi que de l'article 461 du Code de commerce, pour défaut de motivation, absence de fondement juridique et violation de la loi. Il soutient que la Cour d'appel a rejeté le moyen tiré de l'insuffisance de la voie (manque naturel) qu'il avait invoqué, au motif que le transporteur a la charge de prouver que le manque constaté résulte d'une perte naturelle de la voie. Or, selon les dispositions de l'article 461 du Code de commerce, le transporteur est automatiquement exonéré de cette preuve si le manque est inférieur au pourcentage d'insuffisance toléré par l'usage. Aucune disposition de cet article n'ouvre la possibilité de présumer que le transporteur doit prouver le manque susceptible d'affecter une marchandise sujette, par sa nature, à une diminution de poids ou de volume du fait de son transport. Au contraire, les termes de cet article indiquent que l'exonération de responsabilité du transporteur est automatique dans la limite du manque toléré par l'usage, sans qu'il soit requis de produire une quelconque preuve. Cette question est distincte des dispositions de l'article 5 de la Convention de Hambourg, car le problème soulevé ne concerne pas la responsabilité présumée du capitaine. Le seul point à examiner, conformément à la première phrase de l'article 461 du Code de commerce, est de déterminer l'ampleur du manque ou le pourcentage d'insuffisance de la voie toléré par l'usage. Pour ce faire, il convient de se référer aux articles 2 et 3 du Code de commerce afin de connaître les fondements et la nature de cet usage. Cette question relève du pouvoir discrétionnaire des juges du fond, compétents pour déterminer les usages et coutumes commerciales, qu'ils soient généraux ou spécifiques.

Attendu que la seconde phrase de l'article 461 précité dispose que « la limitation de responsabilité prévue au paragraphe précédent ne peut être invoquée si, selon les circonstances et les faits, il est établi que le manque survenu n'a pas pour origine les causes justifiant la tolérance ». Cette disposition constitue une exception à la règle générale énoncée dans le premier paragraphe, car elle permet à celui qui prétend que le manque affectant la marchandise transportée ne résulte pas de la nature de celle-ci ou de sa susceptibilité à la perte, mais d'autres facteurs pouvant constituer une faute imputable au transporteur, d'en apporter la preuve. Par conséquent, la charge de la preuve n'incombe pas au transporteur, mais au propriétaire de la marchandise lorsqu'il soutient que le manque constaté n'entre pas dans le cadre de l'insuffisance naturelle de la voie tolérée par l'usage. L'application du principe de tolérance ne peut être écartée que s'il est démontré, selon les circonstances et les faits, que le manque n'a pas pour origine les causes justifiant cette tolérance. Il en résulte que le transporteur bénéficie, de plein droit, de la théorie de l'insuffisance de la voie dans les limites des usages en vigueur, sans avoir à produire de preuve, et que celui qui soutient le contraire doit prouver ses allégations. Aucune interprétation contraire n'est possible en présence d'un texte clair.
Attendu que la cour ayant rendu la décision attaquée a écarté l'argument du requérant selon lequel le manque affectant la marchandise entrait dans le cadre de l'insuffisance de la voie, exonérant ainsi le transporteur maritime de toute responsabilité, au motif que « s'agissant du moyen tiré de l'insuffisance de la voie, il ne suffit pas au transporteur maritime d'invoquer une perte naturelle de la voie ; il lui incombe de prouver que l'origine du manque constaté sur la marchandise est une perte naturelle de la voie, et le transporteur n'a produit aucun document établissant que le pourcentage de manque constaté entre dans le cadre de l'insuffisance de la voie pratiquée au port de Casablanca ». Or, selon la première phrase de l'article 461 du Code de commerce, lorsque les marchandises sont, par leur nature, susceptibles de subir une diminution de poids ou de volume du seul fait de leur transport, le transporteur n'est responsable que du manque excédant ce que l'usage tolère. Cette disposition n'impose pas à celui qui se prévaut de cet usage l'obligation de le prouver. De plus, les dispositions de l'article 476 du Code des obligations et contrats limitent l'obligation de prouver l'usage à celui qui s'en prévaut, sans inclure les coutumes. Il en découle que la cour doit vérifier l'existence d'un usage relatif au pourcentage constituant une perte naturelle au port de destination et l'appliquer au litige qui lui est soumis. Par conséquent, la décision attaquée, en adoptant une motivation non fondée et insuffisamment motivée, équivalant à un défaut de motivation, est susceptible de cassation.
Attendu que le bon fonctionnement de la justice et l'intérêt des parties commandent de renvoyer l'affaire devant la même cour.
Par ces motifs,

Le Conseil Suprême casse la décision attaquée et renvoie l'affaire devant la même cour ayant rendu la décision, pour qu'elle statue. Attendu que le bon fonctionnement de la justice et l'intérêt des parties commandent de renvoyer l'affaire devant la même cour, autrement composée, pour qu'elle statue à nouveau conformément à la loi, avec charge des frais mis à la charge des intimés.
Il est également ordonné que le présent arrêt soit consigné dans les registres de ladite cour à la suite ou en marge de la décision attaquée.
Ainsi rendu et prononcé à l'audience publique tenue à la date susmentionnée, dans la salle des audiences ordinaires du Conseil Suprême à Rabat, par la formation composée de Madame Batoul Nasseri, présidente, et des conseillers MM. Zoubida Teklanti, rapporteur, Tahra Slim et Abdel Salam Wahabi, membres, en présence de l'avocat général M. Saïd Saâdaoui et avec l'assistance de la greffière Mme Fatiha Moujeb.